واذا فهم هذا في جانب اللفظ فهم نظير في جانب المعنى سواء فان اصحاب الراى
والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واصحاب الالفاظ والظواهر
قصروا بها عن مراده فاولئك قالوا اذا وقعت قطرة من دم في البحر فالقياس
انه ينجس وبحسوابها الملآن الكثير مع انه لم يتغير منه شيء البته بتلك القطرة
وهؤلاء قالوا اذا ملا جرة من بول وصبها في الملآن نجسته واذا مال في الماء نفسه
ولو ادنى شيء نجسته وبحس اصحاب المراي والمقاييس القناطير المقنطرة ولو دانت
الف الف قنطار من سمن او زيت او شيرج بمثل راس الابرة من البول والدم
والشعرة الواحدة من الكلب والخنزير عندهم تنجس شعرها واصحاب الظواهر
والالفاظ عندهم لو وقع الدلو والخنزير بكماله او اي ميتة دانت في اي
ذايب كان من زيت او شيرج او خل او دبس او ودك غير السمن الذي الميتة
فقط وكان ذلك المايع حلالا طاهرا كله فان وقع ما عدا الفار في السمن من
دلو او خنزير او اي نجاسة دانت فهو طاهر حلال ما لم يتغير ومن ذلك ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنتقب المراة ولا تلبس القفازين يعني في
الاحرام فسوى بين يديها ووجهها في النهي عما صنع على قدر العضو وليس منعها
من تغطية وجهها ولا امرها بكشفه البتة ونساؤه صلى الله عليه وسلم اعلم
الامة بهذه المسالة وقد كن يسدلن على وجوههن اذا حاذاهن الركبان
فاذا جاوزهن كشفن وجوههن وروى وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك
عن معاذة العدوية قالت سالت عايشة ما تلبس المحرمة فقالت لا تنتقب ولا
تلثم وتسدل الثوب عن وجهها فتجافر ثوبها عن وجهها ومنعتها من
تغطيته وجهها جملة فقالوا واذا سدلت على وجهها فلا بد ان يمس الثوب
وجهها فان مسه افتدت ولا دليل على هذا البتة وقياس قولهم ايضا انها اذا
غطت بها افتدت فان النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهما في النهي فجعلها
كبدن المحرم وفي عن لبس القميص والقفازين هذا للبدن وهذا

للوجه وهذا لليدين ولا يحرم ستر البدن ولا اليدين فكيف يحرم ستر الوجه
في حق المراة مع امر الله لها ان تدني عليها من جلابيبها لئلا تعرف ويفتتن
بصورتها ولولا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم ولا تخمر راسه
لجاز تغطيته بغير العمامة وقد روى الامام احمد عن خمسة من الصحابة منهم
عثمان وابن عباس وعبد الله بن الزبير وزيد بن ثابت وجابر انهم قالوا المحرم
وجوههم وهم محرمون فاذا كان هذا في حق الرجل وقد امر بكشف راسه فالمراة
بطريق الاولى والاحرى وقصرت طايفة اخرى فلم تمنع المحرم من البرقع ولا
اللثام وقالوا الا ان يدخلا في اسم النقاب فيمنع منه وعندهم لا ان المرجع الى
ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ودخل في لفظ المنهي عنه فقط والصواب
النهي عما دخل في عموم لفظه وعموم معناه وعليه فان البرقع واللثام وان
لم يسميا نقابا فلا فرق بينهما وبينه بل اذا نهيت عن النقاب فالبرقع واللثام
اولى وكذلك منعتها ام المومنين من اللثام ومن ذلك لفظ القديه ادخل فيها
طايفة خلع الحبل على فعل المحلوق وعليه مما هو ضد القديه اذ المراد به بقا النكاح
بالخلاص من الخشونة وهي اما شرعت ازوال النكاح عند الحاجة الى زواله واخرجت
منه طايفة ما فيه حقيقة القديه ومعناها واشترطت فيه لفظا معينا وزعمت
انه لا يلزمون قديه وخلعا الا بهما واوليك تجاوزوا به وهؤلاء قصروا به والصواب
ان كل ما دخله المال فهو قديه باي لفظ كان والالفاظ لم ترد لذواتها ولا تعبدنا
بها وانما هي وسايل الى المعاني فلا فرق قط بين ان يقول اخلعني بالف او فارقني
بالف لا حقيقة ولا شرعا ولا لغة ولا عرفا وكلام ابن عباس والامام احمد
عام في ذلك لم يعده احدهما بلفظ ولا استثنى لفظا دون لفظ بل قال ابن عباس
عامه طلاق اهل اليمن الفداء وقال الامام احمد الخلع فرقة وليس بطلاق وقال
الخلع ما دام من وجهة النساء وقال اذا جاء المال فليس بطلاق وقال اذا خالعها
بعد تطليقتين فان شاء راجعها وتكون معه على واحدة وقال في رواية ابي طالب

Copyright King Saud University